

10 توصيات في ختام المؤتمر

«حوار الأديان» يطالب المجتمع الدولي بإيجاد حلول ضد الحصار



طالب المشاركون في ختام مؤتمر الدوحة الدولي لحوار الأديان بوجوب إرساء المجتمع الدولي لإيجاد حلول للقضايا العاجلة الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، التي تعصف بكثير من بلدان العالم اليوم، وتهدد الأمن والاستقرار العالمي، وعلى رأسها قضايا الأقليات الدينية، واللاجئين، والاتجار بالبشر، وضحايا الحروب والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، والتطهير العرقي، والمجاعات والفقر، والحصار الجائر.

الدوحة - إسماعيل طاي
تصوير: أبو بكر

جاء ذلك خلال البيان الختامي الذي أعقب يومين من النقاشات في ثلاث جلسات عامة، وتسع جلسات فرعية مترابطة، وجلسة نقاشية ختامية، قدمت خلالها أوراق بحثية للمشاركين في المؤتمر الثالث عشر لحوار الأديان، تحت عنوان «حوار الأديان وحقوق الإنسان»، بمشاركة نخبة من المفكرين والباحثين من عشرة الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام والسحبية واليهودية)، بلغ عددهم 239 شخصية من 66 دولة، بالإضافة إلى المشاركين من دولة قطر.

واسترشاداً بما تضمنته

الأوراق والبحوث المقدمة، وما جرى خلال جلسات المؤتمر من حوارات ومداخلات ومناقشات؛ فقد توصل المؤتمر إلى عدد من التوصيات، وقرر إصدار بيان ختامي تضمن 10 توصيات، أكدت أولاً على أن الإنسان مركز الاهتمام الرئيس لكل التشريعات والقيم في الأديان السماوية، وإن حقوقه من أولى الأولويات الواجب حمايتها، ووجوب التصدي لجميع الانتهاكات التي تمس هذه الحقوق المكفولة لكل إنسان دون تمييز مهما كان دينه أو جنسه أو لونه.

كما دعا المشاركون إلى ضرورة تفعيل القيم الدينية في الأديان السماوية؛ لتعزيز القوانين الدولية المنوط بها حماية حقوق الإنسان، وإيقاف الانتهاكات لك

العمل المتواصل على توثيق ورصد كل الانتهاكات لحقوق الإنسان أيضاً من تركيبتها، والعمل على إنشاء مؤسسات لرصد تلك الانتهاكات من ممثلي الديانات المختلفة حول العالم. ودعا المشاركون المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وكذلك الدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبخاصة اتفاقيات جنيف المختصة بحماية حقوق الإنسان الأساسية؛ إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يخص احترام هذه الحقوق، واتخاذ إجراءات عقابية على كل من ينتهكها.

والتعايش الإنساني. وطالبوا المجتمع الدولي بضروة العمل على توفير الحماية اللازمة للطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والأسرة؛ خاصة من يتعرضون لانتهاكات أثناء الحروب والنزاعات. كما دعوا مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني إلى

بالبشر، وضحايا الحروب والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، والتطهير العرقي، والمجاعات والفقر، والحصار الجائر. كما دعا إلى المساندة والتضامن مع جميع من يتعرضون لأخطار وانتهاكات حقوق الإنسان سواء أكانوا دولاً واقعة تحت الاحتلال، أو أقليات دينية تتعرض للتطهير العرقي، أو أفراداً وأسراً اضطرت لاجوء خارج أوطانها.

وقال المجتمعون في ختام جلساتهم إنه على الدول الحاضنة لأقليات دينية أو عرقية، أو لاجئين؛ أن تتخذ تدابير جادة للتوعية بحقوق هذه الأقليات في مناهجها التعليمية ووسائل إعلامها، وعلى القابات الدينية بهذه الدول أن تضطلع بمسؤولياتها في تلك التوعية بما نصت عليه الشرائع والتعاليم الدينية للأديان السماوية، من محبة وتعاون ودعوة للسلم

دعوة المؤسسات
الحقوقية والمجتمع
المدني إلى توثيق
انتهاكات حقوق
الإنسان أياً
كان مرتكبوها



ناصر النصر ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات:

السلام بين الأمم والأديان يتحقق بالحوار واحترام حقوق الإنسان

السلام بين الاستقلال الذاتي والتكامل، وجمعت زعماء دينيين مع ممثلين من المجتمع المدني ومقررين لسياسات العمدة وممثلين عن البلدان وفئات أخرى. وأضاف أن تحالف الحضارات نظم كذلك مناقشة عن «دور الزعماء الدينيين في بناء السلام في الشرق الأوسط» بمقر الأمم المتحدة في يوليو الماضي، حيث خصص الخبراء المحاضرون إلى نتيجة مفادها، أن الزعماء الدينيين يمكنهم -بل وينبغي لهم أن يلعبوا دوراً في بناء السلام في الشرق الأوسط، كونهم يعلمون قيم التسامح والتفاهم والتعاطف والسلام، وكانت قيمة مشتركة لدى البشرية، وكانت لديهم جميعاً معايير للدعوة إلى «حل



ناصر بن عبدالعزيز النصر

إقامة الجسور بين مختلف الفئات والجيران، كما أنهم أول الأشخاص البالغين الذين يتعرف إليهم الأطفال خارج نطاق أسرهم، وبني في هذا الصدد إلى أن السلام لا يمكن بلوغه بفضل مساعي السياسيين وحدهم. وقال إن تحالف الحضارات يؤمن أن الدين ليس هو مصدر المشكلة، بل على العكس فإنه يمكن أن يكون جزءاً من الحل، موضحاً في سياق متصل أن تحالف الحضارات استضاف في ديسمبر 2017 بالمشاركة مع بعثة المانية مناسبة عنوانها «مسؤولية الأديان والحكومات عن

لا سلام فيما بين الأمم بدون سلام فيما بين الأديان، وأنه لا سلام فيما بين الأديان بدون الحوار، وأن السلام والدين والحوار لا تتحقق إلا باحترام حقوق الإنسان. وقال إن السؤال الاستراتيجي فيما يتعلق بالعلاقة الجدلية بين حقوق الإنسان والدين، هو كيفية تفادي التصارب بين الدين وحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن الفقرة الخامسة من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على: «أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد في ميثاقها على إيمانها بالحقوق الإنسانية الأساسية، وبكرامة



الوقتين» ولدى تناوله لمشاريع الشباب التي برعاها تحالف الحضارات، أكد سعادة السيد ناصر بن عبدالعزيز النصر أنه لا بد من توفير الدعم والتمكين للشباب، كي يقوموا بدور أشط في تشجيع العمل على تحقيق التفاهم الحقيقي والتساو بين الأديان وقيماً بين المذاهب، مستشهداً ببعض الأمثلة في هذا الصدد مثل المبادرة الخاصة بخطاب الكرامية الذي قال إنه يمثل جذر كثير من النزاعات، ويضفي إلى غياب التسامح والتفاهم فيما بين الأفراد.

فاطمة آل ثاني: الكلية تعمل على تعزيز قيمة الحوار بين طلابها جامعة قطر تشارك في المعرض المصاحب للتعريف ببرامجها الأكاديمية



■ جانب من مشاركة جامعة قطر في المعرض

وتتمثل رسالة برنامج الماجستير في الأديان وحوار الحضارات، في تعميق البحث العلمي الدقيق في مجال الأديان وحوار الحضارات، بما يجعل على توسيع آفاق المعرفة لدى الدارسين، وإعداد باحثين شرعيين أكفاء متعمقين في فهمهم للديانات المختلفة. وعن مشاركة الكلية في المعرض، تقول فاطمة آل ثاني، مديرة قسم الأديان وحوار الحضارات، «تأتي مشاركة الكلية في إطار سعي الكلية للتواصل مع نخبة من المفكرين وعلماء الدين والأكاديميين، وبناء جسور الحوار معها». وأشارت آل ثاني إلى أن الكلية تعمل باستمرار على تعزيز قيمة الحوار بين طلبتها، وتدعم كذلك تواصلهم الحضاري والثقافي مع مختلف الثقافات والفلسفات، حيث إن ذلك يعزز شخصيتهم الأكاديمية ومهاراتهم المعرفية. وشددت فاطمة آل ثاني على أن الدين الإسلامي يدعو إلى الحوار والتعايش مع الآخر، ولكن في الوقت نفسه من المهم التأكيد على ثوابتنا وقيمنا الإسلامية وهويتنا العربية، وهذا ما نقوم به عبر برامجنا الأكاديمية وأنشطتنا الثقافية. هذا، ويشترك في المعرض المصاحب مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان، 7 جهات معنية بقضايا حقوق الإنسان، وهي: جامعة قطر ممثلة في كلية الشريعة، ومركز رعاية الأيتام (درعية)، ومركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)، والتعليم فوق الجميع، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز الدوحة لحرية الإعلام، ومؤسسة صلح.

الدوحة - العرب

شاركت جامعة قطر، ممثلة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، في المعرض المصاحب لمؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان، والذي يأتي العام تحت شعار «الأديان وحقوق الإنسان»، ويشترك فيه نحو 500 مشارك من 66 دولة. وجاءت مشاركة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في المعرض في إطار سعي الكلية للتعريف ببرامجها الأكاديمية، وبالأخص برامج الدراسات العليا. وكانت الكلية أطلقت مؤخراً برنامج دكتوراه في الفقه وأصوله، وبرنامج ماجستير في الأديان وحوار الحضارات، ضمن باقة برامج الدراسات العليا التي تقدمها كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، حيث يأتي إطلاق برنامج ماجستير الأديان وحوار الحضارات ضمن توجه كلية الشريعة وقسم العقيدة والدعوة نحو تطوير الدراسات العليا بالكلية، وفتح فرص التأهيل للطاقات المتميزة، وفقاً للمعايير الدولية، بما يلبي احتياجات سوق العمل، ورفع المؤسسات والمراكز بالاطراف المؤهلة. ويعد البرنامج برنامجاً نوعياً، ليس محلياً فقط، بل إقليمياً ودولياً؛ نظراً لأنه يربط بين الطائرين الديني والحضاري. كما يُعد البرنامج إضافة مميزة إلى كلية الشريعة؛ لكونه البرنامج الوحيد في الكلية الذي يُعد برنامجاً يبنياً وناقداً على تخصصات متعددة.



◆ ضرورة تفعيل القيم الدينية في الأديان الساموية لتعزيز القوانين الدولية ◆ إيجاد آليات دولية فاعلة لضمان حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية

إنسانية سامية، يجب أن تحكم حياتنا ومجتمعنا. كما تحدثت في الجلسة الافتتاحية ممثلو الأديان السماوية الثلاثة، مؤكدين أيضاً على أن حقوق الإنسان أمر ثابت وأصيل في كل الشرائع السماوية، وهو سابق على جميع القوانين والمواثيق الدولية.

أولويات دولة قطر. كما أكد على مدى الارتباط الوثيق بين القيم والتعليم الدينية وبين حقوق الإنسان، ودعا إلى وجوب التركيز على قضايا حقوق الإنسان في عصرنا الحالي، وإعطائها جانباً كبيراً من اهتمامنا -دولياً وافراداً وعلماء دين ومختصين- باعتبارها مبادئ دينية

ومنظمة العفو الدولية؛ لتوحيد الرؤى والعمل المشترك لدعم حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات تلك الحقوق. وكان المؤتمر افتتح أعماله بكلمة سعادة سلطان بن سعد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية، أشار فيها إلى أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان يأتين على رأس



الجائر



توقيع مذكرة تفاهم مع مركز الدراسات الإسلامية الطاجيكي

الدوحة - العرب

جرى على هامش مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان، توقيع مذكرة تفاهم بين مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان ومركز الدراسات الإسلامية لدى رئيس جمهورية طاجيكستان؛ حيث مثل مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان الأستاذ الدكتور إبراهيم بن صالح النعيمي رئيس مجلس إدارة المركز، فيما وقع عن الجانب الطاجيكي الدكتور فيض الله برات زاده مدير المركز. وتشمل المجالات التي سيتعاون فيها الطرفان التعاون والتنسيق والدعم المشترك لإقامة المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية، وإعداد ونشر الكتب والأبحاث والنشرات الأكاديمية، وتنمية القدرات في مجالات الحوار بين الأديان، والدراسات المغاربية، ودراسات السلام، وتلقي الحضارات. بالإضافة إلى تبادل زيارات للباحثين والموظفين بين المؤسسات؛ لتطوير الخبرات العلمية والعملية، والتنسيق في جميع المجالات الأخرى التي تخدم أهدافها، والتي يمكن تطويرها إلى مشاريع مشتركة. وعن أهمية توقيع مذكرة التفاهم، صرح



الاحترام المتبادل والعيش المشترك بونام وتجانس، مهما اختلفت الأديان والثقافات والأعراق، أما مركز الدراسات الإسلامية لدى رئيس جمهورية طاجيكستان، فهو مؤسسة حكومية أسسها رئيس جمهورية طاجيكستان، وهو المؤسسة الأكاديمية المسؤولة عن تنفيذ البحوث الأكاديمية والتحليلات والفحوص العلمية للمواد المتعلقة بالقضايا الدينية وتقديم المخصصات والاستشارات التخصصية عن الدراسات الإسلامية والدينية الملحة لرئيس الجمهورية الطاجيكي. وتعتبر تحليلات المبادئ تنمية الحياة الدينية ودراسة طبيعة العامل الديني في تطبيق سياسة الدولة فيما يتعلق بالدين وحرية الضمير، وكذلك نشر وطباعة المصادر الإسلامية والتراث المخطوط، وقيام بالبحوث العلمية فيما يتعلق بدور الإسلام ومكانته في المجتمع المدني الطاجيكي من الواجهات الرئيسية للمركز.

الدكتور إبراهيم النعيمي رئيس مجلس إدارة المركز، بأن هذه المذكرة تأتي في إطار سلسلة من الاتفاقات التي وقعتها المركز، وذلك لتعزيز التواصل ومد جسور التعاون مع المراكز التي تحمل لهم ذاته في مختلف دول العالم. وأضاف بأن التعاون بين دولة قطر وجمهورية طاجيكستان متميز، وتوقيع المذكرة اليوم سيساهم في دعم تلك الجهود المشتركة، ووضعها في إطار أكثر فعالية. الجدير بالذكر أن مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بدولة قطر مركز دولي معني بنشر ثقافة الحوار بين الأديان، ومد جسور التعاون والتفاهم بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات حول العالم، وبناء القدرات في مجال الحوار وثقافة السلام وقبول الآخر، وتفعيل القيم الدينية لمعالجة القضايا والمشكلات التي تهم البشرية، ومعالجة جوانب الحياة المتفاعلة مع الدين، لبناء مجتمع قائم على